مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأسباب والآثار الناجمة عن التضخم بعد الحرب على سورية
اسم الكاتب: د. منى إدلبي، حسن محمد فاضل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5357
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 18:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Emerging Causes And Effects Of Inflation In Syria

Dr. Mona Idlibi [*]
Hassan Mohamed Fadel[**]

(Received 18 / 11 / 2019. Accepted 24 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

There are many reasons that led to the spread of the phenomenon of inflation in the case of political, economic and security instability, and new effects were not known in the case of natural inflation in the country, and Syria is still suffering from this instability of various forms in this research. Inflation rates during the years of the ongoing economic crisis and to identify at the most important new causes and the effects of inflation and the immediate solutions that can lead to mitigate the inflation possible and curb it as the talk about radical treatment requires a stable economic and political environment on the These distant monetary and fiscal policies are used and this is not currently available

Key word: Inflation- financial- monetary.

[*]**Professor-Department Of Puplic Law-Damascus University- Damascus -Syria.**
[**]**Postgraduate Student- Department Of Puplic Law- Damascus University- Damascus -Syria.**

الأسباب والآثار الناجمة عن التضخم بعد الحرب على سورية

الدكتورة منى إدلبي*
حسن محمد فاضل**

(تاريخ الإيداع 18 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 24 / 12 /2019)

□ ملخّص □

استجدت الكثير من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة التضخم في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وظهرت أثار جديدة لم تكن معروفة في حالة التضخم الطبيعي في الدولة ، وسورية مازالت تعاني حتى هذه اللحظة من عدم الاستقرار بمختلف أشكاله حيث عمدت في هذا البحث تسليط الضوء على تصاعد معدلات التضخم خلال سنوات الأزمة الاقتصادية المستمرة والوقوف عند أهم الأسباب الجديدة والأثار الناجمة عن التضخم وما يمكن أن يتبعها من حلول فورية تؤدي للتخفيف ما أمكن من التضخم وتكبح جماحه باعتبار أن الحديث عن علاجه جذرياً يحتاج إلى بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة على المدى البعيد تستخدم فيها سياسات نقدية ومالية وهذا غير متوفر حالياً.

الكلمات المفتاحية: التضخم – نقد– مالية.

* **الدكتورة– كلية الحقوق– جامعة دمشق– سورية**
** **طالب دكتوراه – كلية الحقوق– جامعة دمشق– سورية**

مقدمة:

بعد طرد المستمر الفرنسي و استقلال سورية بدأ أول ظهور لظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري ولكن بشكل طفيف ، حيث شهدت سورية مرحلة انقلابات واضطرابات سياسية في الخمسينيات ومن ثم فشل الوحدة بين سورية ومصر 1961 ، و بعدها احتلال كيان العدو الصهيوني لهضبة الجولان في نكسة حزيران في عام 1967 .

أرخت هذه الأحداث بظلالها على الاقتصاد السوري بعدم الاستقرار وخضوع التوجهات الاقتصادية والأسعار إلى التقلب السريع والتعديل الدائم مما أدى إلى هروب الرساميل إلى الخارج خصوصاً بعد تأميم المصانع والمؤسسات إبان الوحدة بين سورية ومصر سنة 1958، و انكفاء نشاط الصناعة الوطنية وانعدام فرص الاستثمار الخاصة وشبه توقف للعجلة الاقتصادية، وما أعطى الاقتصاد السوري بعض التوازن في تلك المرحلة؛ المساعدات العربية والدولية وتحويلات المغتربين السوريين في الخارج ، بعد حرب تشرين الأول 1973 تجاوز معدل التضخم 14 % في عام 1974 و 16% في عام 1975 و هبط في 1979 إلى حدود 4.9% بفعل وصول مساعدات مالية من دول الخليج العربي وتأثير استقرار الأوضاع السياسية في سورية[1].

شهد عقد الثمانينات ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم آخذاً شكله الجامح وذلك بسبب الاضطرابات الأمنية الداخلية وما رافق ذلك من أزمة اقتصادية خانقة ، بالإضافة للاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982م ، أدى اجتماع هذه الحوادث لبلوغ معدل التضخم مستويات عالية وصلت إلى أكثر من 50% بين عامي 1987 و 1989 [2].

بالتالي يعتبر التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية، وتتجسد هذه المشكلات في التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخول أو تدهور الإنتاج المحلي.....إلخ، كما يظهر على عدة أشكال متعددة ومتنوعة تؤدي إلى نتائج متعددة مباشرة وغير مباشرة مثل ضعف الثقة في الاقتصاد، تمركز الاستثمارات في القطاعات الريعية، التفاوت الطبقي في المجتمع، ازدياد الفجوة بين الصادرات والواردات، بالإضافة إلى تدهور قيمة الميرة السورية وانخفاض القدرة الشرائية واضعاف القدرة التنافسية للصناعات الوطنية .كما يمكن أن ينشأ من عوامل داخلية وخارجية عديدة فالعوامل الداخلية تتضمن عجز الموازنة الحكومية,, وطرائق تمويل الدين العام والسياسات النقدية المتبعة، والتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد .أما العوامل الخارجية فتتمثل في التضخم المستورد والذي يزداد تأثيره بزيادة الاعتماد على الاستيراد.

يختلف تأثير التضخم في النمو الاقتصادي حسب اختلاف معدلات التضخم نفسها، فيمكن أن يكوف للتضخم أثر إيجابي في معدلات النمو ولاسيما عندما يكون هناك ضغوط طلب على الاستثمار وهو ما يطلق عليه بالتضخم قصير الأجل ، أما في حال تم استخدام كتلة نقدية كبيرة لتمويل أغراض استهلاكية فينتج تضخم ذو أثر سلبي يطلق عليه التضخم طويل الأجل.

لاشك أن سورية اليوم في سنوات الأزمة المستمرة منذ عام 2011م تختلف كثيراً عن الوضع الذي موجود قبل هذه الأزمة ، ويمكننا إدراك حجم هذا الاختلاف بنظرة بسيطة إلى الاقتصاد السوري الذي كان واحد من أقوى اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن حجم الاكتفاء الذاتي الذي حققته سورية، وتخلصها من الديون الخارجية.

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح ، محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004م، قسم الاقتصاد جامعة دمشق ، سورية ، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 2006م ، ص 34.

[2] المصدر : تقارير مصرف سورية المركزي ، 1991م ، ص52-53.

شهد الاقتصاد السوري مرحلة من النمو الحقيقي المستقر في الفترة بين 2006م و2010م، وذلك بمعدل وسطي قدره 5%، و كانت تلك إحدى أعلى نسب النمو المسجلة في إقليم الشرق الأوسط وفقاً لبيانات البنك الدولي.

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على اسباب وأثار التضخم التي جاءت بعد شهر أذار من عام 2011 حيث كانت الليرة السورية محتفظة بقيمتها أمام الدولار الأمريكي حيث كان كل دولار أمريكي يعادل حوالي 48 ليرة سورية، أما بعد الأزمة فقد تجاوز تلك النسبة بكثير حتى تخطى حاجز ال800 ليرة في شهر تشرين الثاني من عام 2019، ولعل دراسة هذه الأسباب والأثار تبين لنا مدى تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري وتوضح لنا كيفية ايجاد بعض الحلول للتخفيف من هذه الاثار وهذا ما يهدف إليه هذا البحث .

إشكالية البحث :

تتمثل إشكالية هذا البحث في بيان الحدود الغير طبيعية التي وصلت إليها معدلات التضخم في سورية و ما هي الأسباب المستجدة والطارئة التي أدت إلى تفاقم وتفشي ظاهرة التضخم بعد بدء الحرب على سورية؟ وماهي الأثار الجديدة الناجمة عن تفشي ظاهرة التضخم بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؟ وهل من الممكن الحديث عن علاج جذري لأسباب التضخم أو علاج وقتي للتخفيف من أثاره فقط باعتبار أن معظم أسبابه مازالت موجودة بسبب عدم استقرار الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي في البلاد.

المطلب الاول

تحليل النسب التضخمية في سورية بعد الحرب

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سار معدل التضخم ببطء بمعدلات متدنية بعد شبه انفتاح في الاقتصاد أدى لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في سورية ترافق معها ارتفاع أسعار النفط العالمية ساعدت في تحقيق نسب نمو جيدة قاربت 5% ، والجدير بالذكر هنا أن الصادرات النفطية مثلت قرابة 75% من إجمالي الصادرات السورية[3] ، وأن الإيرادات النفطية شكلت نسبة 25% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة[4].

يعيش العالم منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008م فترة تراجع معدلات التضخم في أكثر دول العالم بسبب الخسارات التي سببتها الأزمة وافلاس العديد من المصارف والمؤسسات وزيادة معدل البطالة وتراجع معدل نمو الإنتاج وتراجع حجم الصادرات العالمية ، واستناداً لذلك فقد انتهجت المصارف المركزية الأوروبية والمصرف المركزي الأمريكي واليابان سياسة ضخ السيولة في الاقتصاد لوقف الركود وتعمقه في الاقتصاد ، ومع ذلك لم تستطع الاقتصادات المتقدمة زيادة معدلات النمو الى مرحلة ما قبل الأزمة ، فلقد أدت السيولة الإضافية التي ضختها المصارف المركزية (إصدار نقدي جديد إضافي) إلى زيادة معدلات التضخم بشكل طفيف[5] ،

أما سورية بعد الحرب فإن الحالة المعقدة التي تمر بها البلاد، والعوامل المتشابكة المتداخلة التي يصعب الفصل بينها، لم تنتج تضخماً صافياً عادياً ، بل أدت إلى ركود تضخمي وهو عبارة عن أحد الأمراض الاقتصادية، التي يعيشها الاقتصاد بالتزامن مع الحروب والأزمات وتترافق هذه الحالة مع ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات ويقابله طلب

---

[3] **المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السورية ، 1972-2005م .**

[4] **بيان الحكومة إلى مجلس الشعب لمناسبة عرض الموازنة العامة للدولة لعام 2005 ، دمشق ، غير منشورة.**

[5] **د. كنعان ، علي ،2016، ندوة علمية بعنون : التضخم النقدي وأثره في الديون ، في مدرج نقابة المعلمين مبنى رئاسة الجامعة في دمشق.**

ضعيف وبالتالي إذا كان التضخم يفسر بأنه زيادة في الطلب على العرض، ويكون علاجه عن طريق سياسة مالية ونقدية تقشفية تقوم على الحد من عرض النقود في السوق، فإ ن الانكماش(الركود)يفسر بأنه زيادة في العرض على الطلب، ويكون علاجه عن طريق سياسة توسعية بزيادة الانفاق الحكومي وزيادة في العرض النقدي، وبالتالي فإن علاج الأول هو عكس علاج الثاني، إن حالة الركود التضخمي، التي تعيشها سورية اليوم، هي نتيجة للخلل القائم بين الكتلة النقدية التي ازدادت بأكثر من % 20 خلال الأزمة وتراجع الاقتصاد الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي بحوالي 11.5 %وسطيا .[6] **كما أ ن المعالجة التي تتم من جانب الحكومة، بالتركيز على الجانب النقدي في زيادة عرض النقد واهمال الجانب الاقتصادي الحقيقي، من شأنه أن يفاقم هذه المشكلة ويزيد من صعوبة معالجتها.**

تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حتى شهر كانون الأول عام ٢٠١١ [7]:

معدل التضخم خلال عام ٢٠١١ قد بلغ 4.75% ، مقارنةً بعام ٢٠١٠ والذي بلغ فيه معدل التضخم 4.40% أي بارتفاع قدره 0.35%.، كما بلغ في كانون الأول ٢٠١١ معدل التضخم السنوي مرتفعاً على أساس سنوي بمقدار 4.68 % مقارنة مع شهر كانون الأول فيه 6.32%، و عام ٢٠١٠ الذي بلغ معدل التضخم السنوي في الشهر السابق تشرين بالمقارنة مع معدل التضخم السنوي2011 فقد ارتفع أيضاً بنسبة 5.26 % .

كما تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حتى شهر كانون الأول عام ٢٠١٣[8] :

معدل التضخم خلال عام ٢٠١٣ قد بلغ 89.62% ، مقارنةً بعام ٢٠١٢ الذي بلغ معدل التضخم خلاله 37.53%، أي بارتفاع قدره 52.17% وصل معدل التضخم السنوي في شهر كانون الأول عام ٢٠١٣ إلى88.30% مرتفعاً بمقدار 33.08 % بالمقارنة مع شهر كانون الأول عام ٢٠١٢ الذي بلغ معدل التضخم السنوي فيه 55.23%.

كما تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال الربع الأول من عام 2016[9]:

معدل التضخم خلال عام 2016 قد بلغ45.77% ، مقارنة مع الربع الأول من عام 2015م والذي بلغ 28.16% ، أي بارتفاع قدره17.61نقطة.

كما تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال شهر أب من عام 2018[10] إلى أن معدل التضخم بلغ0,20% حتى الشهر الثامن من العام 2018 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2017 والتي بلغ معدل التضخم خلالها 25,87% منخفضاً بمقدار 25,67 نقطة مئوية **ويعتبر تقرير التضخم هذا هو أخر تقرير صدر عن مصرف سورية المركزي.**

[6] تقرير مركز دمشق للدراسات والابحاث (مداد) تقرير تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري من عام 2011 حتى 2015.

[7] https://www.banqucentrale.gov.sy/ ، موقع مصرف سورية المركزي ، المكتب المركزي للإحصاء في دمشق ، معدل التضخم بين عامي 2011-2013م.

[8] https://www.banqucentrale.gov.sy/ ، موقع مصرف سورية المركزي ، المكتب المركزي للإحصاء في دمشق ، معدل التضخم بين عامي 2011-2013م.

[9] https://www.banqucentrale.gov.sy/ ، موقع مصرف سورية المركزي ، المكتب المركزي للإحصاء في دمشق ، معدل التضخم عام 2016م.

[10] https://www.banqucentrale.gov.sy/ ، موقع مصرف سورية المركزي ، المكتب المركزي للإحصاء في دمشق ، معدل التضخم عام 2018م.

بالتالي فأن هذه النسب المشار إليها أعلاه هي نسب ومعدلات صادرة عن جهات رسمية في سورية أما المعدل الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك بكثير حيث من الممكن القول بأنه يصل إلى أكثر من 1200% .
نستطيع القول من خلال عرض هذه النسب التضخمية أن التاريخ الاقتصادي أعاد نفسه في سورية ، فالتضخم الجامح الذي وجد في سورية في الثمانينيات من القرن الماضي هو شبيه بالتضخم الموجود في الأزمة الراهنة التي تخيم على الاقتصاد السوري ، وتوصلنا من خلال عرض النسب التضخمية إلى وجود اختلاف كبير في النسب التضخمية بين البيانات الرسمية والبيانات الخارجية والبيانات الواقعية، وهذا يدل على عدم وجود معطيات واضحة تشير إلى النسب الحقيقية للتضخم ، وقد يكون الواقع التضخمي في سورية مختلف عما هو معلن .

المطلب الثاني

العوامل المؤدية للتضخم في سورية خلال الحرب الراهنة

سنلقي الضوء في هذا المطلب على أهم الأسباب المفسرة لوجود التضخم في الاقتصاد السوري والعوامل المستجدة خاصة بعد الازمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام 2011م .

تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تساعد على نمو التضخم ، حيث توجد مجموعة من العوامل النقدية وغير النقدية، كانت وراء حدوث التضخم في الاقتصاد السوري من أبرزها:

أولاً :العقوبات الاقتصادية [11]:

منذ بداية الأزمة فُرضت الدول الغربية، وكذلك بعضُ الدول العربية عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على البلاد، اشتملت على تجارة النفط والقطاع المالي وعلى قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي أثر سلباً في حركتي الاستيراد والتصدير، فمع بقاء الطلب كما هو، انخفض العرض في الأسواق من السلع والخدمات ما أدى إلى خلل حقيقي بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأسعار وارتفاع التضخم ، فضلا عن تأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات سلباً بهذه العقوبات وانعكس ذلك كله بارتفاع معدل التضخم ، كما أثرت العقوبات في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتكاليف التحويلات والاعتمادات المالية، وماتزال هذه العقوبات مفروضة على جميع القطاعات الحيوية في سورية حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت عقوبات اقتصادية على الشركات التي شاركت في معرض دمشق الدولي في دورته الأخيرة من العام 2019.

ثانياً :السياسات الحكومية[12]:

أدت السياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية، من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته، من أجل سد عجز الموازنة وتوفير السيولة للرواتب والإنفاق العسكري، إلى رفع الدعم جزئياً عن الخبز والمشتقات النفطية والكهرباء حيث ازدادت أسعار الوقود بنسبة 45% والخبز 40% والغاز المنزلي 45% فضلاً عن الاحتكار الذي ظهر من قبل تجار الحرب والفاسدين، حيث يتم بيعها بأسعار مرتفعة أكثر من ثمنها الحقيقي، بحجة حماية أموالهم من التضخم الحاصل في الليرة بعد انخفاض القوة الشرائية لها بنحو 90% صحيح أن سياسة ترشيد الدعم أسهمت بالتخفيف من عجز الموازنة من حوالي **% 42** في عام **2014** إلى **28%** في عام **2015** ، لكنها من ناحية أخرى أسهمت في تعميق

[11] تقرير مركز دمشق للدراسات والابحاث (مداد) تقرير تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري من عام 2011 حتى 2015.
[12] تقرير مركز دمشق للدراسات والابحاث (مداد) تقرير تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري من عام 2011 حتى 2015.

الركود الاقتصادي، لأنها رفعت من تكلفة إنتاج السلع والخدمات، التي لا تزال تُنتج محلياً وازدادت من الضغوط التضخمية على الأسعار، فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية بشكل أكبر.

ثالثاً . ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

المقصود بزيادة تكاليف الإنتاج هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة تفوق الإنتاج الحديث لها، لأن كل زيادة في تكاليف عوامل الإنتاج مع ثبات إنتاجيتها يؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض[13].

يعد ارتفاع تكلفة الإنتاج أحد الأسباب الرئيسية لحدوث التضخم، كما تلعب كلا من ارتفاع الأجور وارتفاع أرباح النشاط الاقتصادي الاحتكاري أدوراً مهمة في أحداث التضخم من جانب العرض، تلعب التكلفة دور مهم في تحديد مستويات سعر المنتج، ومن خلال تتبع تطور مستوى التكاليف في سورية نجد أنها مرتفعة للأسباب الآتية[14]:

* تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل بسبب التراجع النسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري، وهذا يقود لزيادة نسب الهدر، **وزاد ذلك في خضم الأزمة الراهنة .**

* رفع الدعم عن أسعار الطاقة بشكل مستمر وما أسفر عنه من ارتفاع في سعري مادتي الفيول والمازوت المستخدمتين في الصناعة وارتفاع سعر مادة البنزين بسبب رفع الدعم الحكومي عنها وأصبحت بسعر عالمي والتي تؤثر بشكل ما على تكلفة الانتاج ، **خاصة منتصف عام 2012م حيث ارتفعت أسعار الطاقة بشكل كبير حتى شهر حزيران من عام 2019.**

* ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج، والتي تمثل مدخلات في عمليات إنتاج السلع المحلية، حيث أن هذا الارتفاع يجعل تكلفة الإنتاج ترتفع، مما يؤدي إلى انخفاض العرض الحقيقي من السلع المنتجة نظراً لارتفاع تكاليف استيرادها، وهذا ما يؤدي لارتفاع أسعارها.

رابعاً . التوسع النقدي:

يخلق التوسع النقدي سيولة إضافية، تسبب بدورها زيادة في الطلب على السلع والخدمات، و تعد الأسباب النقدية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التضخم، لكن هذه الأسباب ليست موحدة بل تتفرع إلى الأقسام الآتية[15]:

أ- زيادة الإصدار النقدي لتلبية طلب الحكومة على النقد أو لتمويل عجز الموازنة يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة كمية النقد إلى أكثر من حالة التوازن، فعندما يزداد حجم الاقتراض الحكومي من المصرف المركزي يزداد حجم الكتلة النقدية ويؤدي ذلك لزيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد .

ب . سرعة التداول النقدي: حيث تنشأ هذه الحالة عندما يتفاءل المستثمرون بقدوم حالة ازدهار اقتصادي فيمزجون مدخراتهم ويوظفونها في الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخول ويتحول إلى طلب يسهم في زيادة الأسعار.

ج . توسع المصارف في الإقراض، حيث تتحول هذه القروض إلى طلب استثماري أو استهلاكي فيزداد الطلب الكلي في الاقتصاد وبما أن العرض لا يستطيع تلبية حاجة الطلب فترتفع الأسعار.

---

[13] _ سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، جامعة قاصدي ، ورقلة 2006م ، ص 34.

[14] علي توفيق الصادق ، العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، دار الشباب للنشر ، بحوث ومناقشات اجتماع عقد بالكويت 16-18 أذار 1985م، ص112.

[15] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، ، منشورات كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، 2011م.، ص245.

خامساً . ارتفاع أسعار المستوردات:

يعتبر ارتفاع أسعار المستوردات من العوامل المهمة في دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع لوجود عدة اعتبارات تعتمد عليها درجة تأثير الزيادة في أسعار المستوردات على مستويات الأسعار المحلية وهي[16]:

أ . الأهمية النسبية للمستوردات في الاقتصاد الوطني، والتي تقاس من خلال نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الاسمي، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، وكلما انخفضت كلما قل تأثيرها.

ب . طبيعة هيكل المستوردات في الاقتصاد، حيث كلما ارتفعت نسبة المستوردات من السلع الغذائية إلى إجمالي المستوردات لمواجهة ضغط الاستهلاك المحلي ، كلما زاد تأثير ارتفاع أسعار هذه المستوردات على مستويات الأسعار المحلية، خاصة في ظل وجود عدم مرونة للإنتاج المحلي لهذه السلع، وذلك لأن السلع الغذائية من السلع الضرورية التي يؤثر عليها تمدد الاستهلاك المحلي بشكل مباشر.

وعلى العكس في حالة السلع غير الضرورية التي يسبب تمدد الاستهلاك فيها إلى الحد من استيرادها وبالتالي يكون تأثيرها على مستويات الأسعار المحلية منخفضاً، كما يعبر التركيب الهيكلي للمستوردات مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي ومن ثم حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم العالمي.

سادساً _ تدهور الإنتاج المحلي[17]:

أدى تدهور الوضع الأمني إلى تدهور عجلة الإنتاج المحلي بشكل كبير، وباتت الحكومة بالكاد تستطيع تأمين المستلزمات والمواد الأساسية للمواطنين، ما اضطرها لعقد اتفاقيات ومعاهدات تجارية مع الدول الصديقة(إيران و روسيا)....لتوريد البترول والغذاء والدواء .وبات الاقتصاد السوري منكشفاً على العالم الخارجي، لاعتماده شبه المطلق على الواردات الإيرانية والروسية المموّلة بالقروض والتسهيلات المالية الخارجية، فسبّب هذا أيضاً ارتفاع الأسعار نتيجة للتضخم المستورد وتفاقم عجز ميزان المدفوعات.

سابعاً_ أسباب أخرى :

إن الكوارث الطبيعية والحروب والحوادث الاستثنائية بصفة عامة، يمكن أن تكون سبباً لظهور الضغوط التضخمية، حيث تؤثر هذه الكوارث في اقتصاد البلد إذ يؤدي إلى ضعف الإنتاج وقلة العرض وبالتالي حدوث تزايد في نسبة التضخم، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الصدمات قد تزيد من المشكلات القائمة بالنسبة للاقتصاد العام، مثل عجز الموازنة ، وأعباء الدّين الخارجي،...إلخ، مثلاً يتزايد الإنفاق إلى حد كبير جداً ويتعطل الإنتاج أحياناً عند نشوب الحروب مما يؤدي إلى حدوث التضخم، **مثل ذلك ما يحدث في سورية في الوقت الحالي** ، حيث انعكست تأثيرات العقوبات الغربية على قيمة العملة المحلية مما يضر بالقدرة الشرائية للسوريين، حيث أصبح الدولار الواحد يشترى مقابل مئات الليرات حتى وصل إلى أكثر من 700 ليرة سورية، بعدما كان السعر في حدود 48 ليرة قبل الأزمة، وهو ما يشكل هبوطاً كبيراً لقيمة الليرة السورية .

نخلص إلى القول إن هذه الأسباب المالية والنقدية والاقتصادية تؤدي بشكل واضح لزيادة وسائل الدفع ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار .

كما إن هذه الأسباب المذكورة توجز أسباب التضخم بشكل مختصر، ولكن مهما قيل من أسباب تبقى مشكلة النقد والعقوبات الاقتصادية الخارجية على البلاد برأينا المسألة الأهم والأكثر تعقيداً في موضوع التضخم، فمن دون زيادة

---

[16] **رمزي زكي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1996م . ص270.**

[17] **تقرير مركز دمشق للدراسات والابحاث (مداد) تقرير تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري من عام 2011 حتى 2015.**

النقد والخلل في حركة الاستيراد والتصدير التي تؤدي إلى خلل في العرض لا يمكن أن تحدث زيادة في الأسعار ، وفي سورية السبب الأساسي في حدوث التضخم الجامح في ظل هذه الأزمة هو تزايد حجم الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة والعقوبات الاقتصادية احادية الجانب على قطاع النفط والتجارة الخارجية.

المطلب الثالث

الآثار السلبية والايجابية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حجم النشاط الاقتصادي ، وبالتالي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية ، وتنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ، ويمكن التعرض لأهم هذه الآثار فيما يلي:

أولاً – الأثار الاقتصادية :

1 . أثر التضخم في توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الأخر ، فأصحاب الدخول المحدودة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار ، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم[18] ، **وهذا ما حصل بالفعل في الوقت الحالي في سورية حيث مازالت دخول العاملين في القطاع الحكومي ثابتة نوعاً ما مقارنة بالارتفاع المستمر للأسعار فأدى ذلك إلى أنهم أصبحوا أكثر المتضررين من ظاهرة التضخم.**

يتألف الدخل الوطني النقدي من مجموع مداخيل عوامل الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وهم: العمل وله الأجر، رأس المال ويأخذ الفائدة، الأرض تأخذ الريع، التنظيم وله الربح، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد الحصول عليها فعلاً بدخولهم النقدية[19].

ويمكن التمييز بين الحالات الآتية للدخل الحقيقي في أثناء وجود التضخم [20]:

آ . بقاء الدخل النقدي ثابتاً مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

ب . ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل مقارنة مع الحالة الأولى.

ج . ارتفاع الدخل النقدي بمعدلٍ مساوٍ لمعدل ارتفاع الأسعار، هنا يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

د . ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي، ويعمل التضخم كذلك على عشوائية توزيع الدخل فردياً وقومياً، بشكل يبتعد فيه عن العدالة في التوزيع، حيث يؤدي إلى تضاؤل دخول العمال والموظفين، لأنها دخول ثابتة لا تزداد بزيادة الأسعار ويمكن أن ترتفع بمعدلات متدنية، غير قادرة على تحقيق حِدّة الارتفاع في الأسعار[21].

---

[18] أكرم حداد وهذلول مشهور ، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري) ، ط2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008م ، ص 208.

[19] علاش أحمد ، دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي ، دار هومة الجزائر ، 2010م ، ص25 .

[20] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

[21] وضاح نجيب رجب ، التضخم والكساد ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011م ، ص100.

2 . أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود :

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بقيمة العملة الوطنية، مما يدفع الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة ويضعف الادخار وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة[22] ، وهذا ما حصل في سورية منذ بدء الأزمة وفقدت الليرة قيمتها حيث اتجه الأفراد الى شراء الدولار الامريكي والذهب، فبعد أن كانت الليرة السورية محافظة على قيمتها أمام الدولار الأمريكي قبل عام 2011م ، حيث كانت قيمتها لا تتجاوز 48 ليرة سورية للدولار الواحد حيث انخفضت قيمتها في هذه الأزمة التي تمر فيها سورية وتدرجت من 60 ليرة إلى 100 ليرة وهكذا حتى وصلت إلى 438 ليرة سورية أمام كل دولار حسب أسعار صرف البنك المركزي السوري في الوقت الحالي [23]، **أما في السوق السوداء أو الموازي وصلت قيمتها إلى 820 ليرة سورية حتى تاريخ إعداد هذا البحث.**

3 . أثر التضخم في ميزان المدفوعات:

للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات على المدى الطويل ، فالدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً ، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري [24].

إن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً ويزداد تأثر ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة منها[25].

4_آثر التضخم على النظام الضريبي[26]:

إن تطبيق نظام ضريبي غير مرتبط بشكل كامل بأرقام قياسية بحيث يتم تحديد معدلات الضرائب على أساس اسمي وليس حقيقي سيؤدي إلى تشوه النظام الضريبي خاصة في حال لم تكن الفئات الضريبية وخاصة الأجور مرتبطة بشكل تام بمعدل التضخم، وبالتالي فإن أية زيادة في الأسعار أو الأجور في ظل نظام ضريبي تصاعدي على الأجور ستدفع دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى، مما يزيد من العبء الضريبي الحقيقي عليهم.

5 . تأثير التضخم في توزيع الثروة:

الثروة تعني هي كل ما يملكه الإنسان من مباني و أراضي و سيارات و مجوهرات و أموال سائلة و أسهم و سندات في الأسواق المالية[27] .

---

[22] **مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، الجزائر ، 2007م ، ص 97 .**

[23] **https://www.banqucentrale,gov.sy/ ، موقع مصرف سورية المركزي، سلسلة أسعار صرف الليرة السورية ، 2.19م.**

[24] **فليح خلف ، الاقتصاد الكلي ، دار جدار للكتاب العالمي ، عمان ، 2007 م، ص 317-320.**

[25] **نبيل الروابي ، ، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الطبعة 2 ، مصر الاسكندرية ، 1984م.،344.**

[26] **Hoggarth, Gleen: Introduction to monetary policy, bank of England,1996, p4.**

[27] **علي كنعان ، مبادئ المالية العامة ، كلية العلوم السياسية ، ط2 ،2016م، ص 175.**

أي كل ما يملكه الإنسان من أصول ثابتة وأصول منقولة وأموال سائلة وهذه الأصول تتأثر بمعدل التضخم وقد ترتفع بمقدار معدل التضخم أو أحياناً أكثر ، لكن إذا سلمنا إن ارتفاعات الأسعار ستشمل جميع السلع والأصول فإن ارتفاع الأسعار سيكون بمقدار معدل التضخم [28].

الأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، مثال ذلك أصحاب العقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت مداخيلها الحقيقية[29].

يمتلك الأغنياء جميع الأصول الثابتة و المتداولة و الأموال السائلة ، أما الفقراء يمتلكون الأبنية في السكن العشوائي و يعملون بالأجر وقد يكون لديهم مدخرات(ودائع توفير) في المصارف ، وبالتالي عند ارتفاع الأسعار يؤثر ذلك على الأجور .

نستطيع الاستنتاج إن التضخم يؤدي الى إعادة توزيع الثروة بطريقة غير عادلة أي زيادة ثروات الأغنياء بنفس معدل التضخم بينما تنخفض ثروات الفقراء بنفس معدل التضخم أو أكثر لأنهم يملكون الأجر فقط وليس لديهم ممتلكات كبيرة وذات قيمة قبل حدوث التضخم وحتى خلال التضخم، أي يزداد غنى الأغنياء ويزداد فقر الفقراء لأن الراتب يصبح عاجزاً عن توفير السلع الاساسية لصاحبه حتى لو زاد بمعدل 20-25% نظراً لارتفاع الأسعار 50% أو أحياناً أكثر .

6 . أثر التضخم على معدلات نمو الانتاج الحقيقي:

تتأثر القطاعات الانتاجية بالتضخم حيث تنخفض أرباحها مقابل التجارة والخدمات ، فالمنتج أو صاحب العمل لا يستطيع زيادة الأسعار بنفس معدلات نمو الأسعار لأن المواد الأولية المستوردة تكون أسعارها أعلى لذلك يؤدي التضخم لتراجع حجم الانتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة) وزيادة أهمية العمل التجاري خاصة (الاستيراد والتصدير) وتجارة الخدمات ، فينتقل الصناعيين للعمل التجاري والخدمي تاركين العمل الانتاجي ، وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني[30] .

إذاً يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة، سوف تتجه إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما ينتج عن هذا شلل الصناعات الأساسية إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور وفي الوقت نفسه لا توجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية[31].

يؤدي هذا أيضاً إلى حدوث ارتباك في تنفيذ المشاريع التنموية نتيجةً لتغير الأسعار وعدم القدرة على التحديد الدقيق لتكاليف تلك المشاريع وقد يؤدي هذا إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشاريع الأقل إنتاجية[32].

---

[28] علي كنعان ، ندوة علمية ، أثر التضخم على الديون ، مرجع سبق ذكره.

[29] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص45.

[30] علي كنعان ، ندوة علمية ، أثر التضخم على الديون ، مرجع سبق ذكره .

[31] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص45.

[32] أكرم حداد ، مشهور هذلول ، مرجع سبق ذكره ، ص208.

7 . أثر التضخم في أسعار الفائدة[33]:

تتخذ بعض الإجراءات من أجل تشجيع المقرضين المتضررين من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يُسمّى علاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة.

8 . أثر التضخم على القيمة الحقيقية للأجور :

يُعرف الأجر في سورية بأنه مبلغ شهري مقطوع يستحقه العامل في مقابل ادائه العمل المحدد في صك تعيينه[34] .

أما تعريف الاجر بالمفهوم الاقتصادي هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما او عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص أخر[35] .

عندما يعاني الاقتصاد من ظاهرة التضخم فإننا نجد أن أول المتضررين هم أصحاب الدخل المحدود مثل الموظفين والمتقاعدين وغيرهم ، وبشكل عام يؤثر التضخم في القوة الشرائية للعملة المحلية ويؤثر في مستوى الدخل الحقيقي لكافة الشرائح الاقتصادية [36].

التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مباشرة ويستفيد المستثمرون مباشرة منذ اللحظات الاولى لحدوثه ، أما بالنسبة للأجور تتأخر في الزيادة ، فقد تتأخر الحكومات سنة أو أكثر لزيادة الأجور ، لذلك يخسر العمال والموظفون كثيراً في مواجهة الأسعار[37] ، **فعلى سبيل المثال إذا كان معدل التضخم نحو 50% فان الأجر يتراجع فوراً بمعدل 50% ، وإذا قامت الحكومات بزيادة الأجور فإنها لا تزيد أكثر من 25% لتعويض خسارة العمال أي يتحمل العمال خسارة مقدارها 25% وهذا ما يؤدي الى الظلم الاجتماعي لشريحة معينة ، فيضطر العمال للعمل وردية ثانية أو البحث عن أعمال خارج الاقتصاد الوطني .**

9. أثر التضخم على الالتزامات العقدية[38] :

يثير التضخم النقدي إشكالية بالنسبة للالتزامات النقدية المؤجلة، حيث تنخفض قيمتها الحقيقية وفقاً لدرجة التضخم الحاصلة في الاقتصاد، فهناك عقود مستمرة يستغرق تنفيذها زمناً، وكذلك العقود الفورية التي تتضمن التزاماً نقدياً مؤجلاً، فإذا ما حصل انخفاض في قيمة الالتزام النقدي المؤجل في هذين النوعين من العقود، بين نشوء العقد والوفاء بالالتزام النقدي المتولد عنه، فإن ذلك سيشكل خطراً واضحاً وضرراً بيناً على الدائن لمصحة مدينه، وإخلالاً بمبدأ التوازن العقدي، وحسن النية في تنفيذ العقود، فالدائن سيحصل على دينه بمقداره العددي(الاسمي)، لا الحقيقي (الذي ارتضاه عند تكوين العقد) ، وهذا بالتأكيد يجافي مبدأ المساواة بين أطراف العقد، ويخل بالرضا كأساس لتكوينه، وقد يعرقل دور العقود والمعاملات المالية بشكل عام في عملية التبادل الاقتصادي، فضلاً عن المنازعات والخلافات التي ستظهر عند تنفيذ العقد.

---

[33] سعيد هتهات ، مرجع سبق ذكره ، ص46.

[34] نظام العاملين الاساسي في الدولة الصادر بالقانون رقم 50 لعام 2004م ، المادة الأولى ، سورية ، ص 3.

[35] مطانيوس حبيب ، الموسوعة العربية – الأجر ، ، المجلد الأول – اقتصاد– ص 404 .

[36] محمد نضال الشعار ، ، تساؤلات اقتصادية ، ط4 ، حلب ،2009م.، ص 59.

[37] علي كنعان ، ندوة علمية ، أثر التضخم على الديون ، مرجع سبق ذكره.

[38] محمد علي القري، الربط القياسي، ضوابطه، وآراء الاقتصاديين الإسلاميين فيه، كوالالمبور ندوة التضخم وآثاره على المجتمعات، حلقة العمل الثانية، يوليو، ١٩٩٦ م ، ص 10.

ثانياً : الآثار الاجتماعية السلبية للتضخم

يؤدي التضخم إلى أثار اجتماعية فيعيد ترتيب الأفراد من جديد في السلم الاجتماعي (الترتيب الاجتماعي) لأن العامل المادي يؤثر على ترتيب الأفراد ، فالأغنياء يصعدون إلى أعلى السلم الاجتماعي والفقراء يهبطون إلى الأسفل ، وذلك بحكم التنظيم المادي والثروة بغض النظر عن الشهادات والخبرات والاختراعات ...الخ.

كما تتغير المفاهيم الاجتماعية في فترات التضخم وتظهر مفاهيم جديدة تثني على الغني وتحمل الفقير مسؤولية تقصيره وعدم جمع الأموال:

1_ انهيار الوضع الاجتماعي للمثقفين:

تعد شريحة المثقفين من أهم الشرائح الاجتماعية في أي اقتصاد لأنها تقود عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وتنتج الانظمة والقوانين والافكار والاختراعات العلمية التي تؤدي للتطور الاقتصادي .

يحصل التضخم عندما تنخفض القيمة الحقيقية للأجور ولا يستطيع المثقفون حماية أنفسهم من التضخم لذلك يضحون في البداية بمدخراتهم ثم يبيعون ممتلكاتهم من محلات وأراضي حتى يحافظوا على وضعهم المادي ، فلا يستطيعون الاستمرار لذلك أمامهم الخيارات التالية[39] :

_ الحصول على الرشوة والفساد وبالتالي الانهيار .

_ العمل وردية اضافية بعد الدوام لا تتناسب مع خبراتهم ، مثلاً : سائق تكسي أو عامل في المطعم ....الخ.

_ السفر خارج البلاد بحثاً عن الرزق .

إن هذه الخيارات الثلاثة للمثقفين تؤدي إلى انحداراهم من أعلى السلم الاجتماعي إلى الأسفل ، ويصبح الأغنياء ينظرون بعين العطف على هؤلاء بعد أن كانوا يدينون لهم بالاحترام والولاء كطبقة مثقفة .

إن هذه الأعمال التي تقوم بها الشريحة المثقفة للحفاظ على مستوى استهلاكي معين سوف يفقدها الاحترام الاجتماعي وسوف يهبط ٩٠ % من أفراد هذه الشريحة لصفوف العمال و ١٠ % يرتفعون إلى طبقة البرجوازية[40].

بالتالي نجد نتيجة ذلك سوف يتوقف النمو والتطور الإداري فيحصل التخلف في الهياكل الإدارية ويتوقف الاختراع والابتكار بفعل تراجع دور الشريحة المثقفة.

2_ ظهور الاستهلاك الترفي[41] :

تسعى البرجوازية الوطنية بشكل مستمر لتوظيف أرباحها الجديدة في مشاريع صناعية أو زراعية جديدة ، لذلك يعتبرها الاقتصاديون مولدة النمو والتطور ، لكن التضخم يؤدي لظهور شريحة جديدة من البرجوازية حققت أرباحاً استثنائية في ظروف الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية أو العسكرية ، لذلك تتكون لديها ثروات جديدة كبيرة ماذا ستفعل بها ؟

وهي بطبيعتها انتهازية لا تحب الاستثمار الصناعي أو الزراعي ، لذلك تقيم شركات تجارية أو خدمية أو تحصل على وكالات لشركات أجنبية ، فهي تشوه الانتاج من جهة ، وتشوه الاستهلاك من جهة أخرى ، حيث يزداد استهلاكها الترفي فتقيم قرى سياحية بالقرب من المدن الرئيسية لتمارس الاستهلاك الترفي (فيلا مع مسبح – نظام الخدم والحرس والمرافقة والسيارات الحديثة) لتمارس في هذه القرى أعلى أنواع الاستهلاك الترفي **و مثال ذلك (الصبورة – يعفور على أطراف مدينة دمشق و الاوراس على أطراف مدينة حمص).**

---

[39] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص267.

[40] كمال شرف هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق ، سورية ، 1994م ، ص 116.

[41] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص268.

3_ انتشار الرشوة والفساد[42] :

الموظف الحكومي العامل في الدولة الذي انخفضت القيمة الحقيقية لأجره يضطر لبيع الخدمات الحكومية والقرارات الحكومية مقابل مبالغ محددة ، لكن سرعان مايتم تنظيم هذا العمل وتصبح الادارات الحكومية مخصصة لأشخاص محددين يشترون القرارات ويحصلون على الاستثناءات ويجنون الأرباح الطائلة على حساب ايرادات الخزينة العامة ، فيزداد العجز المالي وتتراجع المؤسسات الحكومية بدلاً من التطور ، **وهذا ما بدا واضحاً في كثير من الدوائر الحكومية في سورية خلال أعوام الأزمة الراهنة في مجال (المناقصات مثلاً) .**

ثالثاً – الآثار الايجابية للتضخم :

الآثار الإيجابية للتضخم تتحقق عندما يكون في حدود بسيطة ومعقولة ، أي بحدود 10% في سورية ومنها[43] :

1- الارتفاع المحدود في الأسعار يؤدي لزيادة أرباح المنتجين وخاصة عندما لا ترجع الزيادة لارتفاع التكاليف ، وتحفز هذه الزيادة علي زيادة الإنتاج مما يساهم في معالجة مشاكل البطالة والركود .

2- تستخدم البلاد النامية التضخم كأسلوب لتمويل التنمية ، ويجب أن يكون ارتفاع الأسعار في الحدود التي لا تمثل خطراً على استمرار عملية التنمية .

3- يستفيد من التضخم حملة الأسهم في الشركات الكبيرة ، حيث ترتفع قيمة السهم .

4- يستفيد المزارعون من التضخم ، حيث تزداد أسعار المنتجات الزراعية وتلك المستخدمة كمواد أولية في حين أن نفقات الإنتاج في الزراعة لا تزداد بنفس النسبة علي الأقل في المدى القصير مما يعني زيادة دخولهم الحقيقية .

يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الآثار السلبية للتضخم شديدة الوطأة على سورية ، فهي عملت على ازدياد الفقر بسبب زيادة أعداد العاطلين عن العمل وتوقف عدد كبير من المعامل في كافة المحافظات الأمر الذي أدى إلى خفض الانتاج بشكل كبير ، فكان لابد للحكومة من إيجاد حلول فورية تساعد على كبح جماح التضخم أو على الأقل التخفيف من وطأتها لاستمرار المواطنين في التغلب على صعوبات المعيشة التي نمر بها حالياً .

النتائج والمناقشة:

يمكننا التوصل بعد دراسة هذا البحث إلى ان ما يهم المواطن السوري ويلامس حياته اليومية ويهدد استقراره المعيشي بعد التضخم الجامح الذي يجتاح سورية بعد عام 2011م هو موضوع تأثير التضخم على دخل المواطن نتيجة ارتفاع الأسعار ، وكيفية الوفاء بالالتزامات العقدية المؤجلة ، وهذه المواضيع من الآثار السلبية و المشكلات التي يجب وضع حلول سريعة لها نخفف من وطأتها على المواطن ونكبح بها جماح التضخم ولو لحد معين باعتبار أن الأزمة الاقتصادية في سورية مستمرة حتى هذه اللحظة .

التضخم بشكل عام يؤثر في القوة الشرائية للعملة المحلية ويؤثر على مستوى الدخل الحقيقي لكافة الشرائح الاقتصادية ، والتاريخ الاقتصادي يشير إلى أنه لا يمكن التخلص من الأثار السيئة للتضخم بشكل مطلق ، لكن من خلال بعض السياسات المتوازنة يمكن السيطرة عليها ويصبح تأثيرها أقل سلبية على الاقتصاد.

---

[42] علي كنعان ، ندوة علمية ، أثر التضخم على الديون ، مرجع سبق ذكره .

[43] أديب ميالة ، التضخم وأسعار صرف الليرة السورية، ندوة في مصرف سورية المركزي، 2015م.

الاستنتاجات والتوصيات:

- بالنسبة للأجور يجب ربط الأجور بالرقم القياسي للأسعار ، فكلما ازداد معدل التضخم تزداد الأجور وذلك بهدف المحافظة على الوضع الاجتماعي للموظفين .
- على الحكومة أن تقدم للفقراء الإعانات و المواد الغذائية بأسعار رخيصة وذلك للحد من تدهور الأحوال المعيشية لهم وذلك عبر نشر صالات الخزن والتسويق الخاصة بالدولة في كل الأحياء ، وكانت خطوة عظيمة نشر الجمعيات الخيرية بشكل واسع في أراضي الجمهورية العربية السورية التي تعنى بأحوال الفقراء وتقدم لهم المساعدات بشتى أنواعها فيجب العمل على دعمها من الحكومة ومن الأغنياء بشكل أكبر .
- يجب على الحكومة أيضاً إحكام الرقابة على الأسعار لكي لا يتلاعب بها التجار وخاصة المواد الغذائية لأنها تؤثر على معيشة المواطن بشكل مباشر وبالتالي العمل على تعديل القوانين لتشديد العقوبات بحق المخالفين .
- العمل على زيادة الانتاجية من خلال تنشيط المؤسسات الانتاجية واعادة ترميم المعامل والمصانع في المناطق التي أصبحت أمنة وبيئة مواتية للإنتاج والاستثمار والتصدير .
- وضع إطار قانوني لعمل المصرف المركزي ينسجم مع التغيرات المطلوبة في السياسة النقدية، مع ضمان توفير الاستقلالية الكاملة للمصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق هدف استقرار الأسعار.
- وضع قواعد واضحة لمساءلة المصرف المركزي عن نتائج أعماله وفق ما هو متبع في الدول الأخرى، وهو ما يقتضي وضع قواعد واضحة للعلاقة بين المصرف المركزي والحكومة والتي يجب أن تنفذ لضمان عدم تعارض الأهداف.
- يجب على الحكومة القيام باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاتجار بالعملة ، وحماية أموال الناس بالمحافظة على قيمة الليرة السورية .

References:

General and Specialized Books:

1. Adib Mayaleh, Inflation and Exchange Rates of the Syrian Pound, Seminar at the Central Bank of Syria, 2015.
2. Akram Haddad and Hathloul Mashhour, Money and Banks (Analytical and Theoretical Approach), 2nd Floor, Wael Publishing House, Jordan, 2008.
3. Ramzi Zaki, The Economics of Money and Banking, Arab Future House, Cairo, 1996.
4. Said Hethat, an economic and standard study of the phenomenon of inflation in Algeria, Kasadi University, Ouargla 2006
5. Ali Kanaan, Money, Banking and Monetary Policy, Faculty of Economics Publications, Damascus University, Syria, 2011.
6. Ali Kanaan, Principles of Public Finance, Faculty of Political Science, 2nd Floor, 2016.
7. Alash Ahmed, Lessons and Exercises in Macroeconomics, Dar Houma, Algeria, 2010.
8. Falih Khalaf, Macroeconomics, Dar Jadar World Book, Amman, 2007.
9-Kamal Sharaf Hashim Abu Arraj, Money and Banks, Damascus University Publications, Syria, 1994.
10. Moufid Abdellaoui, Lectures on Monetary Economics and Monetary Policies, Mezouar Press, Algeria, 2007.
11. Mohammed Nidal Al-Sha'ar,, Economic questions, i 4, Aleppo, 2009.
12. Nabil Al-Rawabi, Inflation Theory, University Culture Foundation, 2nd edition, Egypt, Alexandria, 1984.

13. Waddah Najib Rajab, Inflation and Depression, Dar Al-Nafees for Publishing and Distribution, Amman, 2011.

Second: Reports, symposia and scientific journals:

1. Reports of the Central Bank of Syria, 1991.
2. Central Bureau of Statistics, Syrian Statistical Group, 1972-2005.
3. Government statement to the People's Assembly on the occasion of the presentation of the state budget for 2005, Damascus, unpublished.
4. Report of the Damascus Center for Studies and Research (MADAD) report of the effects of the crisis in the Syrian economy from 2011 to 2015.

5-d. Ali Kanaan, Scientific Symposium entitled: Monetary Inflation and its Impact on Debts, at the Teachers' Union Coliseum, University Presidency Building, Damascus, 2016.

6. Mohammed Ali Al-Qari, Standard Linkage, Controls, and Views of Islamic Economists, Kuala Lumpur Seminar on Inflation and its Impact on Societies, Second Workshop, July, 1996.
7. Matanius Habib, The Arab Encyclopedia - Pay, Volume I - Economy - p. 404

. 8. Emad Al-Din Ahmad Al-Musabbeh, Determinants of Inflation in Syria during 1970-2004, Department of Economics, Damascus University, Syria, Journal of Social Sciences, Kuwait University, Scientific Publishing Council, 2006.

9. Ali Tawfiq Al-Sadiq, external factors in the events of the inflationary phenomenon in the Arab countries (imported inflation), Dar Al-Shabab for Publishing, research and discussion meeting held in Kuwait, 16-18 March 1985.

Third: Laws and websites:

1. https: //www.banqucentrale,gov.sy/, website of the Central Bank of Syria, Central Bureau of Statistics in Damascus, inflation rate between 2011-2013. 2. https: //www.banqucentrale,gov.sy/, website of the Central Bank of Syria, Central Bureau of Statistics in Damascus, inflation rate in 2016.
3. https: //www.banqucentrale,gov.sy/, website of the Central Bank of Syria, Central Bureau of Statistics in Damascus, inflation rate in 2018.
4. https: //www.banqucentrale,gov.sy/, Central Bank of Syria Website, Syrian Pound Exchange Rate Series, 2.19 m.
5. Basic Personnel Law in the State promulgated by Law No. 50 of 2004, Article 1, Syria.
6. Hoggarth, Gleen: Introduction to monetary policy, bank of England, 1996, p4.